

## رغم التضييق على "الأجانب"... بطاله السعوديين تتفاهم وتوقعات بالمزيد

تقرير لوكاله الأنماضول التركية، يسلط الضوء على تفاقم معدل البطالة بين السعوديين بالتزامن مع تراجع أسعار النفط، وما تبعه من خفض الإنفاق الحكومي.

أزمة البطالة وخطوات التضييق على الوافدين، كان محور تقرير أجرته وكالة الأنماضول خلصت فيه إلى أنه على الرغم من من سياسية التضييق على الأجانب لا تزال بطاله السعوديين تتفاهم.

وبحسب مسح الأنماضول، ارتفع معدل بطاله السعوديين إلى 12.3% نهاية العام الماضي، من 12.1% في الربع الثالث من العام ذاته، فيما كان 11.6% نهاية 2015. أرقام تتعارض مع خطط الدولة الهدافه إلى خفض معدل البطالة بين مواطنها إلى 7% في 2030.

وفي محاولة لتوطين السعوديين، أصدرت الحكومة العديد من القرارات مؤخرا، تضيق بها الخناق على العمالة الأجنبية في البلاد بفرض إحلالها بمواطنيها. وبين هذه الخطوات ما يلي:

فرض رسوم شهرية على العمالة الوافدة

فرض رسوم على المراقبين للعمالة الوافدة

توطين مكاتب تأجير السيارات

قصر العمل بالمولان على المواطنين فقط

قصر العمل في مراكز الاتصالات على المواطنين فقط

رفع نسب التوطين في الشركات العاملة بهدف خفض نسبة البطالة

وضع التنظيم الجديد لنسب التوطين لأنشطة الاقتصادية

خبراء اقتصاديون عزوا السبب في إرتفاع معدلات البطالة بين السعوديين إلى تغير السياسات المتبعة من قبل وزارة العمل وانخفاض الإنفاق الحكومي في البلاد. متوقعين معدلات بطالة أعلى بين السعوديين خلال المرحلة المقبلة، خاصة وأن عمليات تسريح العمالة الوطنية في القطاع الخاص حدثت مؤخرا وبأعداد كبيرة.